سعت الجزائر ولا تزال إلى اليوم من خلال القوانين والإجراءات والهياكل المختلفة إلى القضاء على الفساد ومظاهره من خلال مجموعة الإجراءات والهياكل التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمحاربة الفساد بأنواعه المختلفة ومن أهمها ما يلي :

1- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ONPLC : تم إنشاؤها بمقتضى القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهي هيئة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تابعة لرئاسة الجمهورية تتولى تنفيذ إستراتيجية الدولة في الوقاية من الفساد ومكافحته. (رغم كل المهام والأدوار تبقى هيئة استشارية أكثر منها تنفيذية).

2- الديوان المركزي لقمع الفساد OCRC : تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 وبدأ عمله بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 وبدأ نشاطه الفعلي شهر مارس 2013، يتكون الديوان من أعضاء من مختلف المصالح وأجهزة البحث والتحري وخبراء ماليين وهو جهاز يتولى جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الواسعة في قضايا الفساد وإحالة الملفات إلى المحاكم القضائية المختصة، جاء ليدعم عمل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد. عمله يمتد لكافة التراب الوطني.

3- خلية معالجة الإستعلام المالي CTRF : ثم إنشاؤها سنة 2002 وبدأت في أعمالها القانونية باعتبارها وحدة الإستخبارات المالية، تابعة لوزير المالية متخصصة في مكافحة جرائم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

4- المفتشية العامة للمالية IGF : هي هيئة للمراقبة الدائمة تعمل تحت وصاية وزير المالية ومن مهامها الرئيسية تدقيق بيانات الأموال العمومية في مرحلة لاحقة عن طريق مراجعة الحسابات والتحقيق اللازم الذي يؤدي مباشرة إلى متابعة قضائية ضد مرتكبي قضايا الفساد.

5- هيئة (قيادة) الدرك الوطني GN : من خلال مكاتبها المختلفة التي تتكفل بعمليات أو بالتحقيقات الجنائية المتخصصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية المتعلقة بقضايا الفساد.

6- المديرية العامة للأمن الوطني DGSN : هنا لدينا مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية الخاصة بمكافحة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي، تختص هذه المديرية في تتبع وتنسيق أعمال شرطة المباحث الجنائية العامة لاسيما قضايا الفساد على مستوى قيادة أمن كل ولاية.

7- المصلحة المركزية للشرطة القضائية للمصالح العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني SCPJ : مختصة في مكافحة جرائم القانون الجنائي وجرائم قانون القضاء العسكري وجمع الأدلة وفتح التحقيقات ضد مرتكبي قضايا الفساد.